

## مؤشر مدركات الفساد 2018: الوصف التفصيلي للمصادر

تمت الاستعانة بـ 13 مصدرا لإعداد مؤشر مدركات الفساد  
لسنة 2018 وهي:

1. تقييم سياسات ومؤسسات الدول الصادر عن البنك الإفريقي للتنمية سنة 2016
2. مؤشرات الحوكمة المستدامة الصادرة عن منظمة برتلسمان (Bertelsmann Stiftung) لسنة 2018
3. مؤشر التحول الصادر عن منظمة برتلسمان (Bertelsmann Stiftung) للفترة 2017-2018
4. تصنيف المخاطر للدول، الصادر عن وحدة التحريات الاقتصادية لمجموعة الإيكونوميست (Economist) لسنة 2018
5. تقرير فريدم هاوس (Freedom House) عن الدول التي تمر بمرحلة انتقالية لسنة 2018
6. تصنيف المخاطر للدول الصادر عن منظمة غلوبال إنسايت (Global Insight) لسنة 2017
7. الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2018 - استطلاع آراء التنفيذيين، الصادر عن المعهد الدولي للتنمية
8. التقييم الآسيوي الصادر عن الشركة الاستشارية لتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية لسنة 2018
9. الدليل العالمي لمخاطر الدول الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية لسنة 2018
10. تقييم سياسات ومؤسسات الدول لسنة 2017
11. استطلاع آراء التنفيذيين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2018
12. مؤشر سيادة القانون الصادر عن المشروع العالمي للعدالة 2017-2018
13. مشروع أنماط الديمقراطية (V-Dem) لسنة 2018

## 1. تقييم سياسات ومؤسسات الدول الصادر عن البنك الإفريقي للتنمية سنة 2016

الرمز: AFDB

سنة الإصدار: 2017

نوع التقييم: تقييم الخبراء

مصدر البيانات: البنك الإفريقي للتنمية

البنك الإفريقي للتنمية هو بنك إنمائي إقليمي متعدد الأطراف، يُعنى بتعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في بلدان القارة الإفريقية.

وتندرج معدلات الحوكمة للبنك في تقييم السياسات والمؤسسات حسب المؤسسات، الذي يُقيّم جودة الإطار المؤسسي للبلدان من حيث كفاءته، في إطار تعزيز استخدام المساعدة الإنمائية. ويهدف التقييم إلى تحقيق الحد الأقصى من الاتساق والانسجام بين كل البلدان الأعضاء التي خضعت للاستطلاع في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل الامتثال لإعلاني باريس وروما بشأن فعالية المساعدات وتنسيقها واتساقها، غيّر البنك الاستطلاع والإرشادات لكي يتماشى التقييم مع إرشادات البنك الدولي والبنك الآسيوي الإنمائي، وهو ما يُعزز المقارنة بين النظم والربط فيما بينها.

وتتولى مجموعة من الخبراء القطريين في الاقتصاد من أصحاب الخبرة العريقة في تحليل السياسات إجراء التقييم. وبالإضافة إلى معارف الخبراء، يُستفاد أيضا من الجهات المحلية التي تقدم مساهماتها الكمية والنوعية. كما استُخدمت أيضا النقاشات بين النظراء لرصد جودة النتائج.

### الأسئلة المتعلقة بالفساد

يُطلب من الخبراء تقييم:

الشفافية والمساءلة الفساد في القطاع العام.

"يقيم المعيار مدى مساءلة المسؤولين التنفيذيين، أمام ناخبيهم وأمام السلطتين التشريعية والقضائية، عن استخدام الأموال وتبعات أفعالهم ومدى مساءلة الموظفين العموميين عن استخدام الموارد واتخاذ القرارات الإدارية والنتائج التي تحققت. ويقع تعزيز هذين الجانبين من المساءلة من خلال ضمان الشفافية في اتخاذ القرارات وفي المؤسسات العمومية لمراقبة

الحسابات، ومن خلال النفاذ إلى المعلومة في وقت مناسب وعلى نحو فعلي، إلى جانب الخضوع للرقابة العامة والإعلامية. ويتعين تقدير وزن الحكومات الوطنية والفرعية على النحو المناسب."

ويقع تصنيف كل من الأبعاد الثلاثة على نحو منفصل:  
(أ) مساءلة السلطة التنفيذية على أساس إشرافها على المؤسسات ومساءلة الموظفين العموميين على أساس أدائهم.  
(ب) قدرة المجتمع المدني على النفاذ إلى المعلومة فيما يتعلق بالشؤون العامة.  
(ج) الاستحواذ على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية الضيقة.

وبالنسبة للمعدل العام، تُقاس كل من هذه الأبعاد على قدم المساواة.

ويمكن الاطلاع على الاستطلاع على الموقع التالي:  
<https://cpia.afdb.org/documents/public/cpia2016-questionnaire-en.pdf>

## - الدرجات

يتراوح نطاق الدرجات من 1 (ضعيف جدا) إلى 6 (قوي جدا)

## البلدان الخاضعة للتقييم

54 بلدا من القارة الإفريقية.

تُسند درجة حسب أداء كل دولة في السنة المشمولة بالتقييم استنادا إلى المعايير الواردة في كُتيب صياغة التقييم والتي تقع مراجعتها سنويا. ويُنجز التقييم على ثلاث مراحل وهي: (1) تُسند فرق العمل القطرية معدلات للبلدان؛ (2) تُعرض كل المعدلات على خبراء في القطاع المعني لمراجعتها (3) تُعتمد المعدلات النهائية في إطار نقاشات مفتوحة بين فرق العمل القطرية والمراجعين.

## المعلومات المتاحة

تُنشر مجموعة البيانات الواردة في التقييم سنويا منذ سنة 2004. تم تجميع معدلات الحوكمة لسنة 2016 بين شهري سبتمبر ونوفمبر 2016 ونُشرت في مارس 2017.

البيانات منشورة للعلن على الرابط التالي:  
<https://cpia.afdb.org/?page=data>

## 2. مؤشرات الحوكمة المستدامة الصادرة عن منظمة برتلسمان (Bertelsmann Stiftung) لسنة 2018

الرمز: BF (SGI)

سنة الإصدار: 2018

نوع التقييم: الجمع بين البيانات الكمية والتقييم النوعي للخبراء

مصدر البيانات: Bertelsmann Stiftung

تأسست Bertelsmann Stiftung سنة 1977 بصفتها مؤسسة خاصة. وفي إطار عملها كمركز أبحاث، تعمل المؤسسة على تحسين التعليم وتعزيز النظام الاقتصادي ليصبح عادلاً وفعالاً، وإرساء نظام وقائي للرعاية الصحية، وتفعيل المجتمع المدني وتعزيز الوعي على الصعيد الدولي. وتعتبر مؤسسة Bertelsmann Stiftung مؤسسة مستقلة وغير حزبية. وتتولى وضع برامجها الخاصة وإطلاقها وتنفيذها.

وتعاین مؤشرات الحوكمة المستدامة مستوى الحوكمة وبلورة السياسات في جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي لتقييم حاجة كل بلد للإصلاحات وقدرتها على تطبيقها.

وتحتسب المؤشرات من خلال بيانات كمية من المنظمات الدولية ثم إثراؤها بتقييمات نوعية من خبراء قطريين بارزين. ولتقييم كل بلد، يتولى خبيران بارزان (أو أكثر) هذه المهمة خلال كل دراسة استقصائية تُجرى عن مؤشرات الحوكمة المستدامة.

### الأسئلة المتعلقة بالفساد

يُطلب من الخبراء تقييم:

منع الفساد

"السؤال د-4\_4: إلى أي مدى يقع منع أصحاب الوظائف العمومية من استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية؟" يتناول هذا السؤال أسلوب الدولة والمجتمع في منع الموظفين العموميين والسياسيين من قبول الرشاوي من خلال تطبيق آليات تضمن نزاهة الموظفين العموميين: مراقبة حسابات نفقات الدولة، تنظيم تمويل الأحزاب، نفاذ المواطن ووسائل الإعلام إلى المعلومة؛ مساءلة الموظفين العموميين (التصريح بالمكاسب، قواعد تضارب المصالح، مدونات السلوك)؛ وضع نُظم شفافة للصفقات

العمومية؛ الملاحقة القضائية الفعلية لمرتكبي ممارسات الفساد".

## الدرجات

تُسند الدرجات من:

- النقطة الأضعف وهي 1، وتعني أن "الموظفين العموميين قادرون على استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية كما يحلو لهم دون أن يخشوا التبعات القانونية أو تشويه سمعتهم".
- إلى النقطة الأعلى وهي 10، حيث "تمنع الآليات القانونية والسياسية وآليات النزاهة في الوظيفة العمومية بشكل فعال الموظفين العموميين من سوء استغلال مناصبهم".

ويمكن الاطلاع على الاستطلاع على الموقع التالي:  
<http://www.sgi-network.org/2018/Questionnaire>

## البلدان الخاضعة للتقييم

41 بلدا من البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

ولتقييم كل بلد، يتولى خبيران بارزان (أو أكثر) هذه المهمة خلال كل استطلاع يُجرى عن مؤشرات الحوكمة المستدامة. ويتولى 8 منسقين دعم عمل الخبراء على الدراسة. ويتولى المجلس الاستشاري لمؤشرات الحوكمة المستدامة مناقشة النتائج والموافقة عليها. ويعرض كتاب قواعد مؤشرات الحوكمة المستدامة، الذي يحتوي على تفاصيل الاستطلاع، شرحا واضحا لكل سؤال، حتى يفهم كل الخبراء الأسئلة على نفس النحو. ([http://www.sgi-network.org/docs/2018/basics/SGI2018\\_Codebook.pdf](http://www.sgi-network.org/docs/2018/basics/SGI2018_Codebook.pdf))

يتم تجميع البيانات النوعية مركزيا عن طريق فريق العمل المعني بمشروع مؤشرات الحوكمة المستدامة من إحصاءات رسمية ومنشورة للعلن (أساسا من مصادر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية).

وتجري عملية التقييم التي تنجزها شبكة خبراء المشروع وفقا لست مراحل من استعراض الأقران في إطار محدد. والهدف من هذه العملية هو ضمان صلوحية تقييمات الخبراء وموثوقيته.

## المعلومات المتاحة

نُشرت أول مرة سنة 2009، وأصبحت الآن تُنشر سنوياً.  
تُقيم آخر نسخة من مؤشرات الحوكمة المستدامة الفترة  
الممتدة من نوفمبر 2016 إلى نوفمبر 2017.

بيانات مؤشرات الحوكمة المستدامة لسنة 2018 منشورة  
علنا على الرابط التالي:  
<http://www.sgi-network.org/2018/Downloads>.

### 3. مؤشر التحولات الصادر عن منظمة برتلسمان (Bertelsmann Stiftung) 2018

الرمز: BF (TI)

سنة الإصدار: 2018

نوع التقييم: استطلاع نوعي لآراء الخبراء

مصدر البيانات: Bertelsmann Stiftung

تأسست Bertelsmann Stiftung سنة 1977 بصفتها مؤسسة خاصة. وفي إطار عملها كمركز أبحاث، تعمل المؤسسة على تحسين التعليم وتعزيز النظام الاقتصادي ليصبح عادلا وفعالاً، وإرساء نظام وقائي للرعاية الصحية، وتفعيل المجتمع المدني وتعزيز الوعي على الصعيد الدولي. وتعتبر مؤسسة Bertelsmann Stiftung مؤسسة مستقلة وغير حزبية. وتتولى وضع برامجها الخاصة وإطلاقها وتنفيذها.

ويقدم مؤشر التحول إطاراً لتبادل أفضل الممارسات فيما بين القائمين على الإصلاحات. وبموجب هذا الإطار، ينشر المؤشر تصنيفين، وهما مؤشر الحالة ومؤشر الإدارة، ويستند كلاهما إلى تقييم معمق لمائة وتسع وعشرين بلداً. وتستند الدرجات إلى التقارير القطرية المفصلة التي تُقيم 52 سؤالاً مُقسّمة إلى 17 معياراً.

ويتولى خبيران إجراء التقييم لكل بلد. وتنقسم تقييمات البلدان إلى قسمين: التقييم الكتابي لحالة التحول وأداء الإدارة في بلد ما (التقرير القطري) والتقييم الإحصائي لحالة التحول وأداء الإدارة (معدلات البلدان). يتولى خبير قطري إسناد الدرجات، ثم يُراجعها خبير قطري آخر دون كشف هوية الخبير الأول، وبدوره يُسند درجة ثانية للبلاد. ثم يقع التحقق من هذه الدرجات التي أسندها الخبراء وتُعرض للنقاش على المنسقين الإقليميين لضمان مقارنتها فيما بين المناطق وفي نفس المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، أُدرجت المؤسسة مرحلة أخرى للتحقق من أن الدرجات المسندة تتماشى مع البيانات الكمية لكل بلد.

#### الأسئلة المتعلقة بالفساد

يُطلب من الخبراء تقييم:

"السؤال 3-3: إلى أي مدى يتعرض أصحاب الوظائف العمومية الذين أساءوا استغلال مناصبهم للملاحقة القضائية أو للعقاب؟"



يتراوح نطاق التقييم من:

- أدنى درجة وهي 1 حيث "ينتهك أصحاب الوظائف العمومية القانون ويمارسون الفساد دون أي خوف من التبعات القانونية أو تشويه السمعة".
- إلى أعلى درجة وهي 10 حيث "يتعرض الموظفون الذين ينتهكون القانون ويمارسون الفساد للملاحقة الصارمة بموجب القوانين المعمول بها ويقع فضحهم علنا".

- "السؤال 3-15: إلى أي مدى نجحت الحكومة في السيطرة على الفساد؟" يتراوح نطاق التقييم من:
- أدنى درجة وهي 1 حيث "أخفقت الحكومة في السيطرة على الفساد، وانعدام آليات تعزيز الشفافية"
  - إلى النقطة الأعلى وهي 10، حيث "نجحت الحكومة في السيطرة على الفساد ويجري العمل بآليات تعزيز الشفافية بشكل فعال".

## الدرجات

يقع إسناد الدرجات على مقياس يتراوح بين 1 و 10 درجات حيث أن النقطة 10 تمثل أدنى مستويات الفساد في حين تمثل النقطة 1 أعلاها.

وئسند الدرجة لكل بلد بحساب معدل السؤاليين.

يمكن الاطلاع على كتاب قواعد

مؤشر Bertelsmann Stiftung

للتحولات على هذا الرابط:

[https://www.bti-project.org/fileadmin/files/BTI/Downloads/Zusaetzliche\\_Downloads/ BTI2018\\_Codebook.pdf](https://www.bti-project.org/fileadmin/files/BTI/Downloads/Zusaetzliche_Downloads/ BTI2018_Codebook.pdf)

يستند المؤشر على استطلاع نوعي لآراء الخبراء حيث تُحول فيه التقييمات المكتوبة إلى معدلات رقمية وتخضع للمعاينة وفقا لعملية مراجعة على عدة مراحل بحيث تضمن إمكانية مقارنة المعدلات داخل كل منطقة وفيما بين المناطق. وتعتمد عملية التقييم القطري على جانب كمي وجانب نوعي، ويتولى الإشراف على كل من الجانبين خبيران قطريان. وكقاعدة من قواعد التقييم، يشارك في العملية التقييمية خبير أجنبي وخبير محلي، وذلك لضمان مراعاة وجهة النظر من الداخل ومن الخارج عند التقييم ولتجنب الانحياز. ويساهم مجموع 248 خبيرا

من أبرز مؤسسات البحث في أنحاء العالم في إصدار التقارير القطرية.

ولضمان إصدار تقييم سليم وموثوق وقابل للمقارنة، تخضع كل درجة لعملية مراجعة على عدة مراحل يُجريها خبراء قطريون والمنسقون الإقليميون وفريق المشروع ومجلس مؤشر Bertelsmann Stiftung. وفي البداية، تخضع الدرجات والأجوبة التي يقدمها الخبراء لكل من المؤشرات الـ 49 لمراجعة المنسقين الإقليميين الذين يعاينون المحتوى للتأكد من أنه كامل ومتسق.

وتخضع الدرجات القطرية لمرحلة المراجعة في نفس المنطقة وتليها المراجعة فيما بين المناطق وتصنيف الدرجات.

## البلدان الخاضعة للتقييم

129 بلدا وإقليما

## المعلومات المتاحة

صدرت النسخة الأولى من المؤشرات سنة 2003، ومنذ تلك السنة أصبحت تصدر كل سنتين.

وأُخذت البيانات من تقرير سنة 2018 الذي نُشر في شهر مارس، ونُشرت البيانات للعلن على الرابط التالي: <http://www.bti-project.org/en/home/> وأجري التقييم في الفترة الممتدة إلى حدود 31 يناير 2017.

#### 4. تصنيف المخاطر للدول، الصادر عن وحدة التحريات الاقتصادية لمجموعة الإيكونوميست (Economist) لسنة 2018

الرمز: EIU

سنة الإصدار: 2018

نوع التقييم: تقييم المخاطر استنادا للمؤشرات النوعية والكمية  
مصدر البيانات: وحدة التحريات الاقتصادية

تأسست وحدة التحريات الاقتصادية سنة 1946، بصفتها مركز الأبحاث التابع لصحيفة The Economist. وشهدت نموا منذ ذلك الوقت لتصبح شركة استشارية وبحثية عالمية تعمل على التحريات الاقتصادية لفائدة واضعي السياسات في جميع أنحاء العالم. ويعمل فيها 650 محللا بدوام كامل وكاستشاريين منتشرين في أكثر من 200 بلدا/إقليما ويعملون على هذه البلدان.

ويهدف تصنيف المخاطر للدول إلى تحليل المخاطر المالية تحليلا مُعمّقا وموقتا في أكثر من 140 بلدا.

وتتشكل وحدة التحريات الاقتصادية من مجموعة خبراء يعملون أساسا من لندن (ولكن أيضا في نيويورك، وهونغ كونغ، وبيجين، وشنغهاي) ويستندون إلى دعم شبكة عالمية متكونة من مختصين في الشؤون القطرية. ويعمل كل محلل قطري على بلدين/ إقليمين أو ثلاثة كحد أقصى. وتخضع التقارير الاقتصادية والسياسية الصادرة عن الوحدة لمراجعة مستفيضة قبل نشرها.

#### الأسئلة المتعلقة بالفساد

فيما يلي بعض الأسئلة التوجيهية المحددة:

- هل توجد إجراءات واضحة ومساءلة تضبط عمليات تخصيص المال العام واستخدامه؟
- هل تسيء الوزارات/الموظفون العموميون التصرف في المال العام لتحقيق أغراض شخصية أو حزبية؟
- هل هناك أموال معينة لا تخضع للمساءلة؟
- هل يوجد سوء تصرف في الموارد العامة بشكل عام؟
- هل تعين الحكومة خدمة مدنية مهنية أو عددا كبيرا من المسؤولين بشكل مباشر؟
- هل توجد هيئة مستقلة تتولى مراقبة الحسابات المتعلقة بالتصرف في المال العام؟

- هل توجد سلطة قضائية مستقلة تملك صلاحية مقاضاة الوزراء والموظفين العموميين على خلفية سوء التصرف في الموارد؟
- هل جرت العادة أن تُدفع رشوة للحصول على العقود وتحقيق منافع خاصة؟

## الدرجات

تُسند الدرجات في شكل أعداد صحيحة على مقياس يتراوح بين 0 (معدل منخفض جدا للفساد) و 4 (معدل مرتفع جدا للفساد).

وتعتبر هذه الدرجة مقياسا عاما مركبا للفساد يشمل تقييما لكل المجالات المشمولة بالأسئلة الإرشادية.

## البلدان الخاضعة للتقييم

131 بلدا/إقليما سنة 2018

## المعلومات المتاحة

تصدر وحدة التحريات الاقتصادية تصنيف المخاطر للدول منذ أوائل الثمانينات. وتصدر المستجدات الموجزة شهريا لمائة بلد وكل ثلاثة أشهر لبقية البلدان. ويستند مؤشر مدركات الفساد إلى البيانات المتعلقة بمعدلات الخطر المتاحة انطلاقا من سبتمبر 2017.

والبيانات متاحة للمسجلين في خدمة تصنيف المخاطر للدول لوحدة التحريات الاقتصادية.

<http://www.eiu.com>

## 5. تقرير فريدم هاوس (Freedom House) عن الدول التي تمر بمرحلة انتقالية لسنة 2018

الرمز: FH

سنة الإصدار: 2018

نوع التقييم: تقييم نوعي لآراء الخبراء

مصدر البيانات: (فريدم هاوس) Freedom House

تأسست المنظمة سنة 1941 وهي منظمة رقابية مستقلة تعمل على تعزيز انتشار الحريات في جميع أنحاء العالم. وتدعم المنظمة التغيير الديمقراطي، وترصد الحريات وتدعو إلى إرساء الديمقراطيات واحترام حقوق الإنسان.

يقيس تقرير الدول التي تمر بمرحلة انتقالية إرساء الديمقراطية في 29 بلدا ومنطقة إدارية في وسط أوروبا وفي الدول المستقلة حديثا. ويركز هذا التقرير على التقدم المحرز في إرساء الديمقراطية والانتكاسات. ويركز كل تقرير على المجالات التالية: الحوكمة الديمقراطية الوطنية، العملية الانتخابية، المجتمع المدني، وسائل الإعلام المستقلة، الحكم المحلية الديمقراطي، الإطار القضائي والاستقلالية، الفساد.

ويصدر تقرير الدول التي تمر بمرحلة انتقالية عن موظفي Freedom House ومستشاريه. وأوصت السلطات المختصة بالمستشارين الذين يقع إشراكهم في هذا التقرير وهم من المختصين الإقليميين والقطريين. واستُخدمت مجموعة من الموارد عند تجميع بيانات التقرير، وتشمل: مؤسسات الإقراض متعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية الأخرى، والصحف والمجلات المحلية، وبيانات حكومية منتقاة.

### الأسئلة المتعلقة بالفساد

يُطلب من خبراء Freedom House معاينة مجموعة من الأسئلة الإرشادية، منها الأسئلة التالية:

- هل طبقت الحكومة مبادرات فعالة لمكافحة الفساد؟
- هل تنأى الدولة بنفسها عن التدخل المفرط في الاقتصاد الحر للبلاد؟

- هل تخلص الحكومة من الإجراءات البيروقراطية المفرطة من قبيل الضوابط المبالغ فيها وشروط التسجيل وآليات التحكم الأخرى التي تعزز فرص ظهور الفساد؟
- هل توجد قيود هامة تحد من مشاركة المسؤولين الحكوميين في الساحة الاقتصادية؟
- هل هناك قوانين كافية تستوجب التصريح بالمكاسب المالية وتمنع تضارب المصالح؟
- هل تقوم الحكومة بالإعلان عن الوظائف والعقود؟
- هل تنفذ الدولة إجراءات تشريعية أو إدارية، خاصة منها الإجراءات التي لا تستهدف المنافس السياسي، لمنع فساد الموظفين الحكوميين والعموميين والتحقيق في حالات الفساد وملاحقة الفساد قضائياً؟
- هل يتمتع المبلغون والناشطون في مكافحة الفساد والمحققون والصحفيون بحماية قانونية تجعلهم يبلغون عن حالات الرشوة والفساد بأريحية؟
- هل تحظى ادعاءات الفساد بتغطية مكثفة وواسعة النطاق في وسائل الإعلام؟
- هل يُظهر الرأي العام استياء شديدا إزاء الفساد في الجهات الرسمية؟

## الدرجات

تتراوح المعدلات بين أدنى درجة وهي 1 (أدنى مستويات الفساد) إلى 7 (أعلى مستويات الفساد) وتشمل أنصاف النقاط وأرباع النقاط في الدرجات الوسطى (مثل 3.25).

وتعتبر هذه الدرجة مقياساً عاماً مركباً للفساد يشمل تقييماً لكل المجالات المشمولة بالأسئلة الإرشادية.

وأسندت Freedom House لكل البلدان التسعة والعشرين المشمولة بالتقرير معدلات رقمية وفقاً للأصناف السبعة الواردة أعلاه، وذلك بالتشاور مع القائمين على صياغة التقرير ومجلس يتكون من مستشارين أكاديميين ومجموعة من الخبراء المراجعين الإقليميين. وتستند المعدلات إلى مقياس يتراوح بين 1 و7 نقاط، حيث تمثل النقطة 1 أعلى مستوى من التقدم الديمقراطي والنقطة 7 أدنى مستوى من التقدم الديمقراطي.

ويطرح القائمون على صياغة التقارير القطرية الفردية معدلات أولية وفقاً للأصناف السبعة المشمولة بالدراسة، مع الحرص على توفير الأدلة الجوهرية في حال اقتراح تغيير للدرجة. ثم تُرسل كل مسودة تقرير لعدة خبراء مراجعين إقليميين يقومون بالتعليق على تغيير المعدلات وتقييم جودة تبرير ذلك في نص التقرير. وخلال اجتماع يستغرق يومين، يناقش المجلس الاستشاري الأكاديمي لمنظمة Freedom House كل المعدلات ويقيمها. وتُتاح الفرصة لصائغي التقرير لمناقشة أي مراجعة للمعدلات إذا خضعت للتعديل بأكثر من 0.50 نقطة.

للمزيد من المعلومات، يرجى الدخول على هذا الرابط:  
<https://freedomhouse.org/report/nations-transit-methodology>

## البلدان الخاضعة للتقييم

تصنيف 29 بلداً/إقليماً سنة 2018.

## المعلومات المتاحة

يُنشر التقرير سنوياً منذ سنة 2003.

يغطي التقرير البيانات الواردة بشأن الدول التي تمر بمرحلة انتقالية الفترة الممتدة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2017.

البيانات منشورة للعلن على الرابط التالي:  
<https://freedomhouse.org/report/nations-transit/nations-transit-2018>

## 6. تصنيف المخاطر للدول الصادر عن منظمة غلوبال إنسایت (Global Insight) لسنة 2017

الرمز: GI

سنة الإصدار: 2018

نوع التقييم: تقييم الخبراء في مجال الأعمال التجارية

مصدر البيانات: المصلحة العالمية لتقييم المخاطر التابعة لمنظمة IHS Global Insight

تأسست هذه المنظمة سنة 1959 وهي شركة عالمية للمعلومات تُشغل أكثر من 5100 شخص في أكثر من 30 بلداً في أنحاء العالم. وتقدم مجموعة واسعة من الخدمات الإلكترونية تشمل تحليل الاقتصادات الكلية والمخاطر القطرية والقطاعات الفردية.

ويصدر مؤشر المخاطر والأوضاع الاقتصادية لمنظمة Global Insight منذ سنة 1999 ويقدم تحليلاً مبنياً على ستة عوامل للمخاطر في أكثر من 200 بلداً/إقليم. والعوامل هي عوامل سياسية واقتصادية وقانونية وضريبية ومتعلقة بالمخاطر الأمنية. وتستند درجة مؤشر مدركات الفساد المتعلقة بمخاطر الفساد إلى مؤشرات المخاطر والأوضاع الاقتصادية لمنظمة غلوبال إنسایت.

ويتولى أكثر من 100 مختص قطري من داخل المنظمة إجراء التقييمات، ويستندون في ذلك أيضاً إلى آراء خبراء وزبائن وأطراف أخرى من خارج المنظمة وداخل البلاد. وتعكس المعدلات آراء خبراء المنظمة بخصوص عمق الإشكال القابل للمقارنة بين البلدان/الأقاليم. وتُقيم المعدلات النطاق الواسع للفساد، سواء دفع الرشاوى الصغيرة أو الفساد المنتشر على أعلى مستويات المنظومة السياسية وتستند المعدلات المُسندة لكل بلد إلى التقييم النوعي للفساد في كل بلد/إقليم.

### الأسئلة المتعلقة بالفساد

يُطلب من الخبراء تقييم:

إمكانية تعرض الأفراد/الشركات لخطر الرشاوى أو ممارسات فاسدة أخرى لاستكمال المعاملات التجارية، على غرار الحصول على عقود هامة والسماح بتوريد/تصدير



منتوج صغير أو المعاملات الورقية اليومية. ومن شأن ذلك أن يهدد قدرة الشركة على العمل في بلد ما، أو يعرضها لعقوبات قانونية أو تنظيمية ولتشويه سمعتها.

## الدرجات

تتراوح المعدلات من أدنى نقطة أي 1.0 (أقصى درجات الفساد) إلى 5.0 (أدنى درجات الفساد) ويشمل أنصاف النقاط في الدرجات الوسطى (مثلا: 3.5).

## البلدان الخاضعة للتقييم

أسندت درجات لـ 204 بلدا/إقليما

تُعرض الدرجات التي أسندها محللون قطريون للمراجعة وتخضع للتقييم من قبل أخصائي المنظمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

## المعلومات المتاحة

أصبح مؤشر المخاطر والأوضاع الاقتصادية متاحا منذ عام 1999 ويخضع للمراجعة المستمرة.

تم الحصول على بيانات منظمة IHS Global Insight لاستخدامها في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2018 من خلال بوابة مؤشرات الحوكمة العالمية التابعة للبنك الدولي، لأن منظمة IHS Global Insight قد توقفت عن تقديم البيانات لمنظمة الشفافية الدولية منذ سنة 2015. ويمكن الاطلاع عليها من خلال الرابط التالي:  
<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#doc-sources>

كما يمكن لزبائن قسم التحريات القطرية التابع لمنظمة IHS الحصول على البيانات المفصلة على الرابط التالي:

<http://www.ihs.com/products/global-insight/country-analysis/>

## 7. الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2018 – استطلاع آراء التنفيذيين، الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية

الرمز: IMD

سنة الإصدار: 2018

نوع التقييم: استطلاع آراء المسؤولين التنفيذيين  
مصدر البيانات: المعهد الدولي للتنمية الإدارية – مركز القدرة التنافسية في العالم

ويحتل المعهد الدولي للتنمية الإدارية أعلى المراتب بين المعاهد المختصة في الأعمال ويستند إلى خبرة في مجال تنمية قدرات القادة العالميين عن طريق التعليم التنفيذي عالي التأثير. ويعتمد المعهد على المرونة والفاعلية وتوفير حلول حسب الطلب، ويركز كليا على التنمية التنفيذية الحقيقية، من خلال توفير خدمات بجودة سويسرية وطابع عالمي.

المعهد الدولي للتنمية الإدارية ([www.imd.org](http://www.imd.org)) يحتل المرتبة الأولى ضمن البرامج المفتوحة في العالم (وفقا لفاينانشال تايمز 2012 و2013) وهو الأول في مجال التعليم التنفيذي خارج الولايات المتحدة (فاينانشال تايمز 2008-2013).

حيث يقيس الكتاب السنوي القدرة التنافسية في العالم، ويضع تصنيفا للبلدان ويعاين أيضا مدى تأثير المناخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي على القدرة التنافسية للشركات. وتستند الدراسة إلى 333 معيارا لرسم صورة مُلمة بمختلف أوجه القدرة التنافسية للبلدان والتي يعرفها معهد التنمية الإدارية على أنها: "مجال من مجالات المعارف الاقتصادية، يُعنى بتحليل الوقائع والسياسات التي تُبلور قدرة بلد ما على تهيئة مناخ مستدام يساهم في استحداث القيم للمؤسسات الموجودة فيه وتعزيز الازدهار في صفوف مواطنيه."

ويشمل الكتاب السنوي عددا كبيرا من البيانات المثبتة إلى جانب استطلاع آراء كبار القادة في مجال الأعمال، الذين يعكسون، مجتمعين، فئة متنوعة من أوساط الأعمال في البلاد. ويتواصل المعهد مع الشركات المحلية والأجنبية التي تعمل في اقتصادات معينة، ويستطلع آراء الأطراف الوطنية والأجنبية الموجودة في البلاد، لإضفاء المنظور الدولي للمناخ المحلي. ففي عام 2018، تجاوب مع الاستطلاع أكثر من 6300 مسؤولا

تنفيذيا في مجال الأعمال. ويعمل مركز القدرة التنافسية بالتعاون مع 54 مؤسسة شريكة في أنحاء العالم لضمان سلامة البيانات وجدواها.

<https://www.imd.org/wcc/research-methodology/>

## السؤال المتعلق بالفساد

طُرح السؤال التالي على المشاركين في استطلاع الرأي:

"الرشوة والفساد: موجودان أم لا؟"

## الدرجات

تُمنح الردود وفقا لمقياس يتراوح بين 1 و6 يقع تحويله فيما بعد إلى مقياس يتراوح بين 0 و10 حيث تمثل النقطة 0 أعلى مستويات مدركات الفساد والنقطة 10 أدناها.

<https://www.imd.org/uupload/imd.website/wcc/Survey Explanation.pdf>

## البلدان الخاضعة للتقييم

63 بلدا/إقليما في العالم سنة 2018

## المعلومات المتاحة

ينشر الكتاب السنوي للتنافسية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية سنويا منذ سنة 1989.

وجرى تجميع البيانات خلال الفترة الممتدة من فبراير إلى أبريل 2018.

وهذه البيانات متاحة لكل المهتمين بكتاب المعهد في شكل حزمة من الخدمات الإلكترونية:

<https://worldcompetitiveness.imd.org/>

## 8. التقييم الآسيوي الصادر عن الشركة الاستشارية لتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية لسنة 2018

الرمز: PERC

سنة الإصدار: 2018

نوع التقييم: استطلاع آراء المسؤولين التنفيذيين  
مصدر البيانات: الشركة الاستشارية لتقييم المخاطر  
السياسية والاقتصادية

تختص هذه الشركة الاستشارية في المعلومات الاستراتيجية للأعمال والتحليل للشركات التي تعمل في بلدان شرق وجنوب شرق آسيا. ومن بين خدماتها، تصدر الشركة مجموعة متنوعة من التقارير المتعلقة بالمخاطر عن البلدان الآسيوية، مركزة بشكل أساسي على العناصر الاجتماعية والسياسية الجوهرية مثل الفساد وحقوق الملكية الفكرية والمخاطر وجودة العمل ومواطن القوة والضعف الأخرى الموجودة في منظومة البلدان/الأقاليم الآسيوية فرادى.

وتنشر الشركة نشرات إخبارية مرة كل أسبوعين عن مختلف المسائل، وهي متاحة للمسجلين. وتُجمع البيانات وفقا لاستطلاع آراء المسؤولين التنفيذيين من الأوساط المحلية والأجنبية في مجال الأعمال.

ويتم جمع الردود إما من خلال مقابلات مباشرة أو تلقيها عبر البريد الإلكتروني من المستهدفين المحددين الذين وقع عليهم الاختيار من بين مختلف الغرف التجارية الوطنية، والمؤتمرات والقوائم بأسماء الأشخاص. وأسند كل المشاركين في الاستطلاع درجات وتعليقات فقط للبلدان التي يقيمون بها في الوقت الراهن. ويشمل المشاركون من كل بلد مسؤولين تنفيذيين محليين من مواطني البلدان المعنية وأكاديميين ومسؤولين تنفيذيين أجانب.

### الأسئلة المتعلقة بالفساد

"ماهي الدرجة التي تمنحها لتفشي الفساد في البلاد التي تعمل فيها؟"

### الدرجات

تندرج الردود على السؤال على مقياس يتراوح بين 0 (لا وجود لهذه المشكلة) إلى 10 (مشكلة خطيرة).

## البلدان الخاضعة للتقييم

سنة 2018 خضع 15 بلداً/إقليماً من آسيا والمحيط الهادئ إضافة إلى الولايات المتحدة لاستطلاع الرأي

وتم طرح نفس الأسئلة واعتماد نفس منهجية الاستطلاع في كل بلد خضع للتقييم. وتقوم النتائج على 1802 رداً، فيها ما لا يقل عن 100 رد من كل بلد خضع للتقييم، باستثناء كمبوديا التي ورد منها 97 رداً.

## المعلومات المتاحة

أُطلق هذا الاستطلاع منذ أكثر من 20 سنة ويصدر بصفة سنوية.

وتم تجميع البيانات لمؤشر مدركات الفساد سنة 2018 ضمن استطلاع رأي أجري خلال الفترة الممتدة من يناير 2018 ومارس 2018 ونُشر في مارس 2018.

وهذه البيانات متاحة للمسجلين على الرابط التالي  
<http://www.asiarisk.com/subscribe/exsum1.pdf>

## 9. الدليل العالمي لمخاطر الدول الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية لسنة 2018

الرمز: PRS

سنة الإصدار: 2018

نوع التقييم: تقييم المخاطر

مصدر البيانات: مؤسسة خدمات المخاطر السياسية

من موقعه في ضواحي سيراكوز بنيويورك، ركزت المؤسسة منذ إنشائها سنة 1979 باستمرار على تحليل المخاطر السياسية.

وتصدر المؤسسة شهريا منذ سنة 1980 ضمن الدليل العالمي لمخاطر الدول معدلات للمخاطر المالية والاقتصادية والسياسية للبلدان/الأقاليم التي تحظى بأهمية لدى الشركات الدولية. ويرصد الدليل حاليا 140 بلدا/إقليما. وتشكل معدلات الدليل أساس نظام الإنذار المبكر للفرص والمخاطر حسب كل بلد.

ويُجمع العاملون على الدليل المعلومات السياسية ويحولونها إلى نقاط المخاطر استنادا إلى نسق تقييمي مُتسق. وتشكل تقييمات المخاطر السياسية وغيرها من المعلومات السياسية الأخرى أساس معدلات المخاطر في الدليل. وبالتالي يمكن للمستخدم النظر في المعلومات والبيانات لتقييم المعدلات وفقا لتقييمه الخاص، أو وفقا لنظام آخر لإسناد المعدلات للمخاطر.

### الأسئلة المتعلقة بالفساد

هذا الدليل هو لتقييم الفساد في المنظومة السياسية. حيث أن أكثر أشكال الفساد التي يواجهها رجال الأعمال بشكل مباشر هي الفساد المالي في شكل مطالب لمبالغ معينة ورشاو في علاقة برخص الاستيراد والتصدير أو مراقبة التبادلات أو التقييم الضريبي أو الحماية الأمنية أو القروض. ويقيس هذا الدليل في الغالب الفساد الحقيقي أو المحتمل الذي يظهر في شكل محسوبية أو محاباة أو تسهيل الحصول على وظيفة أو تبادل الخدمات أو التمويل السري للأحزاب أو العلاقات الوثيقة المشبوهة بين عالم السياسة والأعمال.

### الدرجات

تُسند درجات الفساد على مقياس من 0 (احتمال مخاطر عالية) إلى 6 (احتمال أدنى للمخاطر) شهريا. وتُستخدم أنصاف النقاط في هذا المقياس أيضا. ثم يقع

تصنيف المعدلات الشهرية باستخدام معدل بسيط للحصول على درجة واحدة تُسند للبلد.

### البلدان الخاضعة للتقييم

يُسند الدليل معدلات لـ 140 بلدا شهريا. ولضمان الاتساق بين البلدان/الأقاليم وعبر الزمن، يتولى محررو الدليل إسناد النقاط على أساس سلسلة من الأسئلة المجهزة مسبقا لكل عنصر من عناصر المخاطر.

### المعلومات المتاحة

نشأ نموذج الدليل سنة 1980 وتتاح المعلومات شهريا.

وتشكل بيانات مؤشر مدركات الفساد لسنة 2018 تصنيفا متمخضا عن تقييمات تُجرى كل ثلاثة أشهر خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 2017 إلى أغسطس 2018.

وثُتاح البيانات لمستخدمي الدليل على الرابط التالي  
[www.prsgroup.com](http://www.prsgroup.com)

## 10. تقييم سياسات ومؤسسات الدول لسنة 2017 الصادر عن البنك الدولي

الرمز: WB

سنة الإصدار: 2018

نوع التقييم: تقييم الخبراء

مصدر البيانات: البنك الدولي

تأسس البنك الدولي سنة 1944، ومقره في العاصمة واشنطن. ويعمل بالبنك الدولي أكثر من 10 آلاف موظف في أكثر من 100 مكتب في العالم. ويتكون البنك الدولي من مؤسستين إنمائييتين: البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية ومؤسسة التنمية الدولية. ويرمي بنك إعادة الإعمار والتنمية إلى الحد من الفقر في البلدان متوسطة الدخل والبلدان الفقيرة التي تحتاج إلى قروض، في حين تركز المؤسسة على أفقر البلدان في العالم.

وتسند السياسة القطرية وتقييم المؤسسات معدلات لكل البلدان المشمولة بالمؤسسة استناداً إلى مجموعة من 16 معياراً مُجمعة في أربع كُتل: أ) الإدارة الاقتصادية ب) السياسات الهيكلية ج) سياسات الاحتواء الاجتماعي والتكافؤ د) إدارة القطاع العام والمؤسسات العمومية. وترتكز المعايير على تحقيق التوازن بين ضمان هذه العوامل التي تعزز النمو وتحد من الفقر وتجنب العراقيل التي تعطل العملية التقييمية دون داع.

وتمثل المعدلات وجهة نظر الموظفين ولا تعكس بالضرورة آراء مجلس إدارة البنك الدولي أو الحكومات التي يمثلونها. وأعد البنك الدولي إرشادات لمساعدة الموظفين على تقييم أداء البلدان من خلال تقديم تعريف لكل معيار ووصف مفصل لكل مستوى للتصنيف. ويتولى موظفو البنك تقييم الأداء الفعلي للبلدان بناء على المعايير ويُسندون لها معدلاً. وتعكس المعدلات مجموعة متنوعة من المؤشرات والملاحظات والآراء التي تستند لمعرفة الموظفين بالبلد، المُكتسبة من البنك أو من خارجه، وللمؤشرات ذات الصلة المتاحة للعلن.

### الأسئلة المتعلقة بالفساد

يُطلب من الخبراء تقييم:

الشفافية والمساءلة والفساد في القطاع العام.



"يقيم المعيار مدى مساءلة المسؤولين التنفيذيين، أمام ناخبهم وأمام السلطتين التشريعية والقضائية، عن استخدام الأموال وتبعات أفعالهم ومدى مساءلة الموظفين العموميين عن استخدام الموارد واتخاذ القرارات الإدارية والنتائج التي تحققت. ويقع تعزيز هذين الجانبين من المساءلة من خلال ضمان الشفافية في اتخاذ القرارات وفي المؤسسات العمومية لمراقبة الحسابات، ومن خلال النفاذ إلى المعلومة في وقت مناسب وعلى نحو فعلي، إلى جانب الخضوع للرقابة العامة والإعلامية. ومن شأن تعزيز مستويات المساءلة والشفافية أن يقوض الفساد أو سوء استخدام المناصب العمومية لتحقيق مكاسب شخصية. ويتعين تقدير وزن الحكومات الوطنية والفرعية على النحو المناسب."

ويتم تصنيف كل من الأبعاد الثلاثة على نحو منفصل:

- (أ) مساءلة السلطة التنفيذية على أساس إشرافها على المؤسسات ومساءلة الموظفين العموميين على أساس أدائهم.
- (ب) قدرة المجتمع المدني على النفاذ إلى المعلومة فيما يتعلق بالشؤون العامة.
- (ج) الاستحواذ على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية الضيقة.

وبالنسبة للمعدل العام، تُقاس كل من هذه الأبعاد على قدم المساواة.

<http://pubdocs.worldbank.org/pubdocs/publicdoc/2015/6/559351435159340828/cpia14-webFAQ14.pdf>

## الدرجات

يتراوح مقياس المعدلات بين 1 (مستوى ضعيف للشفافية) إلى 6 (مستوى عال للشفافية) ويشمل أنصاف النقاط في الدرجات الوسطى (مثلاً: 3.5) وتصنف هذه الدرجات الأبعاد الثلاثة للفساد في مختلف المؤسسات الحكومية على الصعيدين الوطني والفرعي في البلد/الإقليم.

## البلدان الخاضعة للتقييم

أسندت الدرجات لـ 95 بلداً ضمن تقييم السياسة القطرية والمؤسسات لسنة 2017. ويقع تحضير التصنيف وفقاً لمرحلتين: أ) مرحلة تحديد أسس المقارنة، حيث

تُسند معدلات لعينة صغيرة وتمثيلية من البلدان ضمن عملية مُكثفة تشمل كامل أقسام البنك، ب) في المرحلة الثانية تُسند معدلات للبلدان المتبقية باستخدام المعدلات المعيارية المستقاة كدلائل إرشادية. ويشرف نائب رئيس قسم الخدمات القطرية وسياسات العمليات في البنك على هذه العملية.

## المعلومات المتاحة

صدر أول تقييم للسياسة القطرية والمؤسسات سنة 2005 في شكله الحالي، وأصبح يصدر سنوياً. وتبدأ عملية إسناد المعدلات عادة في الخريف وتنتهي في ربيع العام التالي. وتغطي الدرجات التي صدرت في يونيو 2018 أداء البلدان لسنة 2017.

البيانات منشورة للعلن على الرابط التالي:  
<http://data.worldbank.org/data-catalog/CPIA>

## 11. استطلاع رأي التنفيذيين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2018

الرمز: WEF

سنة الإصدار: 2018

نوع التقييم: استطلاع آراء المسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال  
مصدر البيانات: المنتدى الاقتصادي العالمي

المنتدى الاقتصادي العالمي هو منظمة دولية مستقلة تعمل على تحسين الأوضاع في العالم من خلال إشراك قطاع الأعمال والأوساط الأكاديمية والسياسية وقادة آخرين في المجتمع في بلورة البرامج العالمية والإقليمية والقطاعية. وبصفتها مؤسسة غير ربحية تأسست سنة 1971 ومقرها في جنيف، سويسرا، لا يرتبط المنتدى بمصالح حزبية أو سياسية أو وطنية.

واستطلاع آراء المسؤولين التنفيذيين هو الاستطلاع الذي يجريه المنتدى سنوياً لآراء المسؤولين التنفيذيين العاملين في قطاع الأعمال. وشهد الاستطلاع تطورات عبر الزمن بحيث يشمل نقاطاً جديدة ضرورية لإنجاز المؤشر العالمي للقدرة التنافسية ومؤشرات أخرى للمنتدى.

وتعمل شبكة المنتدى على القدرة التنافسية العالمية وتحديد أسس المقارنة بشكل وثيق مع أكثر من 160 معهداً شريكاً يشرف على الاستطلاع في مختلف البلدان/الأقاليم. ويتم اختيارها نظراً لقدرتها على الوصول لرواد عالم الأعمال ولفهمها للمناخ الوطني للأعمال والتزامها بإجراء الأبحاث لفائدة المنتدى بشأن القدرة التنافسية. وهذه المعاهد الشريكة، في أغلبها، أقسام معروفة مختصة في علوم الاقتصاد وهي جزء من الجامعات الوطنية أو معاهد مستقلة للأبحاث أو منظمات تعمل في قطاع الأعمال. وتُجرى الاستطلاعات بموجب توجيهات مفصلة ترمي إلى جمع عينة مُرتبة حسب قطاع الأنشطة وحجم الشركة. وتتم مراجعة عملية إجراء الاستطلاع سنوياً، كما خضعت للمراجعة الخارجية سنتي 2008 و2012 من قبل شركة استشارية معروفة مختصة في الاستطلاعات. ويرجى الاطلاع على الفصل 1-3 من التقرير العالمي للقدرة التنافسية 2013 - 2014 للحصول على المزيد من التفاصيل [www.weforum.org/gcr](http://www.weforum.org/gcr)

الأسئلة المتعلقة بالفساد

طُرح السؤالان التاليان على المشاركين في استطلاع الرأي:

(على مقياس يتراوح بين 1 و7 حيث تشير النقطة 1 إلى الانتشار الواسع والنقطة 7 إلى الغياب التام لهذه الممارسات).  
"في بلدكم، إلى أي مدى تنتشر ممارسة الشركات لدفع رشوة أو مبالغ إضافية غير موثقة في علاقة بالجوانب التالية:

- أ) الاستيراد والتصدير
- ب) المرافق العامة
- ج) دفع الضرائب السنوية
- د) منح العقود والتراخيص العمومية
- هـ) السعي لصدور أحكام قضائية تخدم مصلحتها"

(على مقياس يتراوح بين 1 و7 حيث تشير النقطة 1 إلى الانتشار الواسع والنقطة 7 إلى الغياب التام لهذه الممارسات).  
"في بلدكم، إلى أي مدى تنتشر ممارسات اختلاس المال العام في صفوف الشركات أو الأفراد أو المجموعات بسبب انتشار الفساد؟"

## الدرجات

يمنح المشارك في الاستطلاع درجة لكل سؤال على مقياس يتراوح بين 1 و7.  
يتم احتساب معدل نتائج النقاط من أ) إلى هـ) من السؤال الأول لوضع درجة واحدة. ثم يُحتسب معدل نتيجتي السؤالين الأول والثاني لإسناد درجة للبلد/الإقليم.

## البلدان الخاضعة للتقييم

سنة 2018، سجل الاستطلاع آراء 12,274 شخصا من بين المسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال من 140 اقتصادا. وللمزيد من التفاصيل عن استطلاع آراء التنفيذيين يمكن الاطلاع على الرابط التالي:

<http://www3.weforum.org/docs/GCR2018/04Backmatter/2.%20Appendix%20B.pdf>

وأجري الاستطلاع في كل بلد/إقليم بموجب توجيهات العينة وبالتالي أُجري على نحو يتسق مع كل أنحاء العالم في نفس السنة.

## المعلومات المتاحة

يجري المنتدى الاستطلاع السنوي على امتداد أكثر من 30 سنة. وتم تجميع البيانات في استطلاع أجري خلال الفترة الممتدة بين يناير وأبريل 2018. ونفس البيانات المصنفة متاحة في ملحق التقرير العالمي عن القدرة التنافسية. وفيما يتعلق بحسابات مؤشر مدركات الفساد، تُتاح البيانات المُصنفة على المستوى الجزئي من استطلاع آراء المسؤولين التنفيذيين لمنظمة الشفافية الدولية عن طريق المنتدى. وفيما يلي رابط التقرير العالمي عن القدرة التنافسية لسنة 2018: [www3.weforum.org/docs/GCR2018/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2018.pdf](http://www3.weforum.org/docs/GCR2018/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2018.pdf)

**الرمز: WJP**  
**سنة الإصدار: 2017**  
**نوع التقييم: استطلاع آراء الخبراء**  
**مصدر البيانات: المشروع العالمي للعدالة**

المشروع العالمي للعدالة هي منظمة مستقلة وغير ربحية تعمل على تعزيز سيادة القانون لتنمية المجتمعات من حيث الفرص والتكافؤ. وتُوجه جهود المشروع متعددة الجنسيات والتوجهات لوضع برامج عملية دعماً لسيادة القانون في أنحاء العالم. ويستند عمل المشروع إلى ركيزتين متكاملتين: سيادة القانون هي أساس قيام المجتمعات على الفرص والتكافؤ، والتعاون متعدد التوجهات هو أنجع سبيل لإحراز التقدم في تدعيم سيادة القانون.

ويمثل مؤشر سيادة القانون التابع للمشروع أداة تقييمية وضعها المشروع لعرض الصورة المفصلة والشاملة لمدى التزام البلدان/الأقاليم بسيادة القانون على أرض الواقع. ويعرض المؤشر معلومات مفصلة وبيانات أصلية تتعلق بأبعاد سيادة القانون، والتي من شأنها أن تمكن أصحاب المصلحة من تقييم التزام بلاد ما بسيادة القانون على أرض الواقع، والتعرف على مواطن قوة البلاد وضعفها مقارنة ببلدان أخرى في نفس الوضع وتعقب التغييرات التي تطرأ عبر الزمن.

وتعتبر الرتب والدرجات المسندة وفق المؤشر نتاجاً لتجميع البيانات بشكل محكم وتصنيفها. وتتمخض البيانات عن استطلاع عام للرأي العام في العالم وعن أسئلة مفصلة موجهة للخبراء المحليين (محترفون أو أكاديميون داخل البلاد يحظون بخبرة في مجال القانون المدني والتجاري والعدالة الجنائية وقانون الشغل والصحة العامة).

### **الأسئلة المتعلقة بالفساد**

المؤشر 2: غياب الفساد

يُطرح مجموع 53 سؤالاً على الخبراء بشأن مدى استخدام المسؤولين الحكوميين للوظائف العمومية لتحقيق مكاسب شخصية. وتخص هذه الأسئلة مجموعة متنوعة من القطاعات الحكومية بما فيها منظومة الصحة العامة والوكالات التنظيمية والشرطة والمحاكم.

تُصنف الأسئلة الفردية وفقاً لأربعة مؤشرات فرعية:

- 1-2 المسؤولون الحكوميون في السلطة التنفيذية لا يستغلون الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية
- 2-2 المسؤولون الحكوميون في السلطة القضائية لا يستغلون الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية
- 3-2 المسؤولون الحكوميون في الشرطة والجيش لا يستغلون الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية
- 4-2 المسؤولون الحكوميون في السلطة التشريعية لا يستغلون الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية

وفي حسابات مؤشر مدركات الفساد لم يقع احتساب سوى الدرجات التي أسندها الخبراء ثم تم احتساب معدل المؤشرات الفرعية الأربعة للتوصل إلى درجة واحدة.

## الدرجات

تُسند الدرجات ضمن مقياس متواصل من أدنى درجة وهي 0 إلى أعلى درجة وهي 1

## البلدان الخاضعة للتقييم

أُسندت درجات لـ 113 بلداً ضمن مؤشر سيادة القانون لسنة 2017.

وُضع المؤشر عمداً لتطبيقه في البلدان التي تشهد نُظماً اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية مختلفة للغاية.

## المعلومات المتاحة

صدرت النسخة الأولى سنة 2010 مع تعديل طفيف في المنهجية والبلدان الخاضعة للتقييم.

وتم تجميع البيانات المستخدمة لحساب هذا المؤشر سنة 2017 عبر استطلاع آراء أكثر من 3 آلاف خبير (بمعدل 26 مشارك من كل دولة). والبيانات منشورة للعلن على الرابط التالي:

<http://data.worldjusticeproject.org/>. ولحساب مؤشر مدركات الفساد، قدم المشروع العالمي للعدالة البيانات المصنفة لاستطلاع آراء الخبراء لمنظمة الشفافية الدولية.

### 13. مشروع أنماط الديمقراطية (V-Dem) لسنة 2018

#### الرمز: VDEM

سنة الإصدار: 2018

نوع التقييم: استطلاع آراء الخبراء

مصدر البيانات: جامعة Gothenburg، ومعهد V-Dem

وجامعة Notre Dame

مشروع أنماط الديمقراطية (V-Dem) هو نهج جديد يرمي إلى وضع مفهوم واضح للديمقراطية وإلى قياسها. ويقدم هذا المشروع مجموعة بيانات مُصنفة ومتعددة الأبعاد تعكس تعقيد مفهوم الديمقراطية بصفته منظومة حكم لا تقتصر على مجرد وجود الانتخابات. ويميز مشروع V-Dem بين سبعة مبادئ سامية للديمقراطية: المبادئ الانتخابية، الليبرالية، التشاركية، التداولية، المكرسة للمساواة، وللأغلبية وللتوافق، ويجمع بيانات لقيس هذا المبادئ.

وهذا المشروع هو تعاون بين أكثر من 3 آلاف خبير في أنحاء العالم ويشارك في استضافته قسم العلوم السياسية في جامعة Gothenburg والسويد ومعهد Kellogg في جامعة Notre Dame في الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتعاون مع 4 محققين رئيسيين، و15 مدير مشروع بمسؤوليات خاصة بالمناطق التي تعاني من مشاكل، وأكثر من 30 مديرا إقليميا، و170 منسقا قطريا، ومساعدون في إجراء الأبحاث، و2500 خبيرا قطريا، يُعتبر مشروع V-Dem أحد أكبر مشاريع جمع بيانات العلوم الاجتماعية المرتكزة على البحث.

وانطلاقا من أبريل 2018، أصبحت قاعدة بيانات V-Dem تحتوي على 19 مليون معلومة ضمن بياناتها من 1789 إلى 2017 في 201 بلدا.

#### الأسئلة المتعلقة بالفساد

سؤال: ما مدى انتشار الفساد السياسي؟ v2x\_corr

يسري نطاق مؤشر الفساد في مشروع V-Dem من الأقل فسادا إلى الأكثر فسادا (خلفا لجوانب أخرى من نفس المشروع التي يكون مسارها عادة من الأقل ديمقراطية إلى الأكثر ديمقراطية) ويشمل مؤشر الفساد قياسا لستة أنواع مختلفة من الفساد تشمل مختلف المجالات والمستويات في المشهد السياسي، ويميز بين الفساد في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية. وفي المجال



التنفيذي، يميز المقياس أيضا بين الفساد المتعلق في معظم الأحيان بالرشوة والفساد الناجم عن الاختلاس. كما أنه يميز بين الفساد في أعلى هرم السلطة التنفيذية (على مستوى الحكام/الحكومات) وفي القطاع العام بصفة عامة. وبالتالي تقيس المعايير مختلف أنواع الفساد: الكبير والصغير، الرشاوى والسرقة، الفساد الرامي إلى التأثير على وضع القوانين والذي يؤثر على تنفيذها.

التصنيف: يتم التوصل إلى هذا المؤشر من خلال معدل أ) مؤشر الفساد في القطاع العام ب) مؤشر الفساد في السلطة التنفيذية ج) مؤشر الفساد في السلطة التشريعية د) مؤشر الفساد في السلطة القضائية أي يتم تقدير وزن هذه الجوانب الحكومية الأربعة بنفس القدر في نتائج المؤشر.

## الدرجات

تُسند الدرجات ضمن مقياس متواصل من 0 (أدنى مستوى للفساد) إلى 1 (أعلى مستوى للفساد).

## البلدان الخاضعة للتقييم

أُسندت درجات لـ 177 بلدا ضمن تحديث المؤشر لسنة 2018.

ويستند V-Dem إلى الخبرة النظرية والمنهجية لفريقها من جميع أنحاء العالم لاستخراج بيانات موثوقة وموضوعية لأقصى الحدود الممكنة. ويستند حوالي نصف المؤشرات في مجموعة بيانات V-Dem إلى معلومات فعلية يمكن الحصول عليها من الوثائق الرسمية مثل الدستور والمحاضر الحكومية. وبالنسبة لبقية المعلومات فهي تقييمات ذاتية بشأن مواضيع مثل الديمقراطية وممارسات الحكم والامتثال للقواعد القانونية. وفي هذه المواضيع، عادة ما يسند 5 خبراء معدلاتهم للبلد وللمواضيع المختلفة والفترة الزمنية التي يجمعون فيها البيانات.

ولمعالجة التنوع في المعدلات المسندة، يعمل V-Dem بشكل وثيق مع أخصائيي المنهجيات البحثية في العلوم الاجتماعية ووضعت مقياسا من أعلى طراز على طريقة النظرية الافتراضية، قدر المستطاع، لمعالجة هامش الخطأ في التقييم وما يمكن أن يشوب القابلية للمقارنة بين البلدان وعبر الزمن. كما يعرض مشروع

V-Dem أيضا تقديرات لأعلى وأدنى نقطة، والتي تطرح مجموعة من الأعداد المحتملة تحت ملاحظة معينة. وفي حال عدم تداخل نطاقات ملاحظتين، فإن ذلك يعني أن هناك ثقة نسبية بوجود فارق كبير بينهما. ويختبر V-Dem باستمرار تقنيات جديدة ويطلب التعليقات من الخبراء المختصين في المجال. وعليه، فإن V-Dem على مشارف تطوير مناهج جديدة كما يستند إلى الخبرة الأكاديمية للفريق لتطوير تقنيات تستند إلى النظريات تمكن من تصنيف المؤشرات ضمن مؤشرات متوسطة وعالية المستوى.

## المعلومات المتاحة

يمكن الاطلاع على بيانات V-Dem المنشورة للعلن على الرابط التالي: <https://www.v-dem.net/en/data/data-version-8/> وكتاب التقييم متاح على: [https://www.v-dem.net/media/filer\\_public/64/ad/64ad9308-45fa-473e-8e2b-e1c0c4e421e6/v-dem\\_codebook\\_v8.pdf](https://www.v-dem.net/media/filer_public/64/ad/64ad9308-45fa-473e-8e2b-e1c0c4e421e6/v-dem_codebook_v8.pdf)